

الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس- سطيف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير



بالتعاون مع:

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي

الملتقى العلمي الدولي
حول

134



أيام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

أخلقة الفكر الاقتصادي كآلية لتجسيد الحوكمة العالمية

من إعداد الباحث

د. عبـد الله بن منصور	الأستاذ: غـالم جلـطي g_djaltitlm13@yahoo.fr

أخلقة الفكر الاقتصادي كآلية لتجسيد الحوكمة العالمية

الملخص:

يبدو أن الأدبيات الاقتصادية المعاصرة بدأت تزخر في العقدين الأخيرين بمجموعة من المفاهيم الحديثة التي عكست في مجملها ما يشهده العالم من تغيرات بنيوية عميقة، وتحول فكري واسع النطاق، خاصة على المستوى الاقتصادي الذي بقي حبيس التأرجح بين النظرية اللبرالية والنظرية الاشتراكية مدة عدة عقود.

ولعل استفحال الأزمة المالية الراهنة، واكتساحها المجال الاقتصادي وتراجع الحلول التقليدية، وعقم الفكر التنظيري، أعطوا مبررات قوية لإدماج آليات جديدة كانت تعتبر إلى الأمس القريب طروحات غريبة عن الفكر الاقتصادي، في هذا الصدد درج في السنوات الأخيرة مفهومي الحوكمة العالمية وأخلقة الاقتصاد.

فهل انفتاح علم الاقتصاد على المضامين الأخلاقية وإجرائية الحوكمة العالمية كفيلان بحل المشاكل الإنسانية وهي تقاسي أشد ألوان القلق والتذبذب في عالم طغت عليه الرأسمالية المتوحشة والدمار البيئي والجرائم الاقتصادية؟

مقدمة:

قد تبدو عبارة علاقة الاقتصاد بالأخلاق عبارة متناقضة، فالمعروف، بل الشائع أن الأخلاق شأن روحي يهتم بعالم المثاليات في حين أن الاقتصاد يختص بدراسة سلوك الإنسان حيال المادة، لذلك نجد الأخلاق غائبة في دنيا المال والمشروعات والأعمال والاقتصاد، ولا تحظى أصلا بسمعة طيبة بل إنها تبدو غريبة ومتناقضة في هذا الوسط الذي يبيح كل شيء حيث أن الشاغل الأساسي للمشروع أو المنظمة هو البقاء للأقوى وفق قانون المنافسة.

وإذا كان الجشع والأثرة والركض وراء الربح هي المقاييس المتعارف عليها في عالم المشروع على الأرجح، وإذا بدت علاقة الاقتصاد بالأخلاق خدعة وزيف ففي غالب الأمر، ورغم أن الكثير من الاقتصاديين يعتقدون أنهما أمران لا يتعايشان دائما بسلام، فان السؤال الأخلاقي يطرح نفسه بحدة لافته في صلته بالاقتصاد في عالم المال، لقد تحول السؤال الأخلاقي في الحقل الاقتصادي مند بضعة أعوام إلى سؤال ملح.

فكل النشاطات الاقتصادية يبدو أنها تعلن العودة إلى الفلسفة الأخلاقية: نمو تيارات فكرية جديدة، اعتراف بجدل أخلاقي، تعدد المناقشات حول جدوى الأخلاق، اتساع الرغبة في إضفاء الصبغة الأخلاقية على الشؤون العامة، انتشار الوعي بأهمية الموضوع لدى مسيري ومدراء المشروعات. وما بروز مسألة الحوكمة العالمية إلا دليل قاطع على أهمية تفعيل الآليات الأخلاقية لإنقاذ العالم من المخاطر التي تهدده على جميع الأصعدة: (اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية وبيئية...الخ).

كل شيء يجري كما لو أن السنوات الراهنة أصبحت سنوات التصدع الأخلاقي وأن الطلب على القيم الأخلاقية أصبح ينمو نموا لا محدودا.

إن التفجير المستفحل للفضائح المالية والتزويرات الكبيرة للفحوصات المالية، والنهب المستمر للقطاع العام وانهيار الخدمة العمومية لأدنى مستوياتها، وتفشي البيروقراطية المعرقلة لمصالح الناس، والانتشار اللامسبوق للتعامل بالرشوة التي تعددت مصادرها ومنا فدها وأصبحت عبارة عن عمولات وتحويلات تحدد بمقاييس حسابية تضاف في حساب التكاليف، ناهيك عن غسيل الأموال أو تبيضها الذي وجد في عمليات الخصخصة المشوهة مرتعا خصبا له. وصارت المحسوبية والقرابة وتبادل المنفعة وعنصر الثقة هي معايير التوظيف، و لم يعد التحرش الجنسي بالنساء بالشيء القذر[1]، أما التضليل المتعمد للإيقاع بالمساهمين لم يعد يخفى على أحد و لعل الانهيار المالي لشركة **ENRON** في الولايات المتحدة خير مثال على ذلك، حيث تم بعلم مديريتها الاتفاق مع مراقب الحسابات بالتلاعب في التقارير المالية لإخفاء الخسائر وتضخيم الأرباح مما أدى إلى ارتفاع أسعار أسهمها في البورصة قبل أن يدرك المساهمين الموقف المالي الحقيقي للشركة والأرباح الوهمية التي أدت في النهاية إلى الانهيار المالي للشركة وإفلاسها[2] في ظل هذه الخروقات الأخلاقية وتزايد الفضائح المالية وتفاقمها وبلوغها عتبة الجريمة الاقتصادية،

---

[1] – Problèmes économiques, N°2745, Janvier 2002, Les personnes morales sont-elles immorales, Virginie Leblanc.

[2] – عبد الوهاب نصر علي ، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات و حركمة الشركات ، الدار الجامعية، الإسكندرية، ج.م.ع، الطبعة الأولى 2007، ص 127

واتساع الانتقادات للأعمال والمنظمات ومعاييرها المتمثلة في الربح والمردودية المالية دفع النظام الاقتصادي للتأمل ما الذي حل به و لم يعد بالإمكان الصمت إزاء ذلك وصار من الحكمة أن تقابل الكفاءة المادية في النموذج الاقتصادي برؤية أخرى هي الرؤية القائمة على أخلاقيات إدارة الأعمال ومعاييرها الخاصة التي لا تقل أهمية عن معايير الربح والكفاءة في نموذج جديد هو النموذج الاجتماعي الأخلاقي.

في هذا الصدد أصبحت هناك جدوى اقتصادية حقيقية من تلك التوجهات الجديدة التي تحاول فرض نفسها، وتتمثل دلائل مثل وجود هذه الجدوى في الاهتمام المتزايد بإتباع القيم الأخلاقية في التعاملات الاقتصادية وكذلك التنامي السريع للمشروعات الاستثمارية والمنظمات التي تتعامل بجدية مع مسؤوليتها تجاه المجتمع، وفوق كل ذلك تزايد حجم المستهلكين الذين يتخذون قراراتهم الشرائية وفقا لدوافع قيمة وأخلاقية. وسعيا منها للتكيف مع المستجدات وضمان البقاء في بيئة الأعمال تعتمد المؤسسات والمنظمات المقومات الأخلاقية كتسليم الزبائن حاجاتهم بمعلومات وفيرة ومقاييس مأمونة بشكل يتماشى مع مضامين العمل الأخلاقي، بما يجعل الزبائن مطمئنين ومقتنعين من أن هذه المنظمة قد اتخذت من الأبعاد الأخلاقية معيارا يميزها في ميدان تنافسي شديد وبشكل يضمن ديمومة تعامل الزبائن معها.

وقد درجت في السنوات الأخيرة ما يمكن تسميته أخلاقيات المنشأة و هي عبارة عن معايير تحسن صورة المنشأة داخليا و خارجيا عن طريق تأسيس عقلية أخلاقية لدى كل من له علاقة بالمؤسسة. لقد كانت موجة الفضائح التي عرفها عالم الاقتصاد والمال في نهاية القرن الماضي بمثابة الضارة النافعة التي لفتت انتباه مفكرين ومنظرين وخبراء ومراكز بحث قي علم الاقتصاد وإدارة الأعمال إلى درجة خطورة ما يحدث في الممارسات الاقتصادية والتجارية والمالية حتى وصل الأمر بأحد الاقتصاديين **Victor Sherrer** أن ألف كتابا سماه: **"في غابة الأعمال التجارية "**.

في ظل هذه الظروف كثرت الاهتمامات وأصبح رواد القطاع الاقتصادي من ممارسين وأكاديميين يفكرون بجدية في إعادة بعث البعد الأخلاقي وتفعيله وإسقاطه على الواقع مع ضرورة التفكير في صياغة و تحديد مسؤولية المشروع.

وهكذا أصبح كل شيء في عالم المال والأعمال والاقتصاد يعلن العودة إلى الأخلاق، فكثرت حلاقات دراسة هذا الموضوع وعن طريق تزايد اهتمامات مراكز البحوث، وفتح كليات الاقتصاد لفروع ودراسات متخصصة في الموضوع، وبدأت المؤتمرات والندوات العلمية تولى أهمية فائقة لموضوع علاقة الاقتصاد بالأخلاق، وتجند
الأكاديميون ومدراء المنشأت في البحث عن آليات و صيغ لتجسيد الأخلاقيات عمليا في المؤسسات عن طريق تنظيم مسابقات ودورات تدريبية وإصدار كتب ودوريات في أخلاقيات إدارة الأعمال، ففي **Wall Street** مثلا : تم فتح مركز التفكير الأخلاقي سنة **1980** وقدم أكثر من **500** درس في معاهد وكليات التجارة الأمريكية، اكتتب فيها أكثر من **40.000** طالب وصار لأكثر من ثلاثة أرباع المشروعات الكبرى في الولايات المتحدة مدونات سلوك ولجان أخلاقية. وقد امتدت هذه المبادرات الأخلاقية إلى بقية دول أوربا وكندا واليابان، ففي بريطانيا مثلا أسست الكلية الملكية مركز بحوث في الأخلاق النظرية التجارية في معاهد التجارة تعليما اختياريا وأحدثت المدرسة العليا للتجارة منصب أستاذ كرسي الأخلاق النظرية التجارية. كل هذه الانشغالات تكشف بوضوح أن الأعمال والاقتصاد والمال، هذا المجال الحيوي وقلب الحضارة المعاصرة النابض، لم يعد بالإمكان تركه لرجال الأعمال وحدهم، أن مسؤولية الأعمال، لم تعد تقتصر على تعظيم الربح بمعناه الضيق في المدى القصير وبمعايير أحادية الجانب بل يجب توسيع المسؤولية لتشمل مصلحة الأطراف الأخرى التي تعمل في محيط المنظمة في إطار معايير متعددة ومتكاملة تجد في أخلاقيات الأعمال وقيمها وقواعدها ما يحقق التوازن والتكامل والتطوير المتبادل للأعمال والأخلاقيات على حد سواء[3].

إن تجدد التفكير في المضامين الأخلاقية والسلوكية ومنظومة القيم الاجتماعية والإنسانية للنشاط الاقتصادي وإدارة الأعمال، يؤكد أن ما تحتاج إليه البشرية هو السمو الأخلاقي للأفراد من خلال عقيدة تغير نظرته الكلية للحياة التي تحثه على التصرف الصحيح طبقا لقيم أخلاقية سامية ويتعين أن تعزز هذه القيم الأخوة الإنسانية، والمساواة الاجتماعية بين كافة بني

---

[3] – Problèmes économiques N°2778, 02/10/2002, Crise de confiance à Wall street, Source : The economist 08 Juin 2002.

البشر ورفع الظلم عن الطبقات المحرومة والمهمشة وإزالة التوزيع الغير عادل للثروة وتضمن التكافل بين الأثرياء والفقراء ومحاصرة الانحرافات الاقتصادية وما تسببه من مآسي اقتصادية واجتماعية لأن تجريد علم الاقتصاد من أبعاده الأخلاقية يعتبر بمثابة وصفة للانهيار الحضاري.

الفصل الأول: حول طبيعة علم الاقتصاد والأخلاق

تمهيد

ما انفك التباعد بين علم الاقتصاد وعلم الأخلاق ينقص شيئا فشيئا بفعل ضغوط الجرائم الاقتصادية من جهة أولى، وعدم قدرة الاقتصاد الهندسي أو اللوجستي على استيعاب المشاكل والأزمات الاقتصادية التي تعاني منها البشرية كانتشار المجاعة رغم الفائض العالمي من إنتاج الأغذية وتفاقم ظاهرة الفقر المدقع والغنى الفاحش، حيث يستحوذ 20% على 80% من الثروات العالمية، وزيادة الاختلالات والفوارق الاجتماعية من جهة أخرى.

في ظل هذه الظروف أصبح موضوع بحث ترسيخ العلاقة بين علم الاقتصاد والأخلاق ضرورة ملحة تستند عليها الظروف العالمية، والتوصل إلى إيجاد حلول اقتصادية ناجعة لن يتأتى إلا بالتوظيف الفعال للبعد الأخلاقي في علم الاقتصاد.

لقد أصبح من القناعات الراسخة اليوم أن السلوك الفعلي للكائنات البشرية يتأثر بالاعتبارات الأخلاقية، والتأثير في التصرف الإنساني أصبح أحد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن استغلال آثارها في النماذج القياسية. وبذلك يمكن أن تشكل الأخلاق والنظرة المؤسسة على علم الرياضيات أصلين متكاملين لعلم الاقتصاد الحديث الذي قد يملك في المستقبل قدرة إقناع قوية، ويحل قدرا كبيرا من المعضلات الاقتصادية التي يعاني منها العالم المعاصر.

I- المنابع التقليدية للمعرفة الاقتصادية:

مصدران أساسيان ساهما في تكوين ما كان يسمى إلى بعض عقود خلت "الاقتصاد السياسي"؛ المصدر الأول تقني بحت، وهو قديم للغاية، نجده في المدنيات القديمة من غربية وشرقية، وهو يركّز على إدارة الموارد الطبيعية الزراعية أي إدارة الممتلكات الزراعية لكي تعطي العائد المناسب. ويجب ألا يستهان بأهمية هذا المصدر في إطلاق الثورة الزراعية في إنجلترا التي مهدت الطريق إلى الثورة الصناعية، والجدير بالإشارة ما قام به كبار الإقطاعيين في المملكة البريطانية لتحسين عائد ممتلكاتهم الزراعية.

أما المصدر الثاني الأكثر تشعبا وتعقيدا، فهو مزيج من مبادئ فلسفة الأنوار (Philosophie des lumières) وما سبقها من أعمال فكرية حول الحق الطبيعي للإنسان فرديا وجماعيا (Ecole du droit naturel)[4].

لقد تأثرت المعرفة الاقتصادية تأثرا كبيرا بحركة "التنوير" التي امتدت عبر حوالي قرنين، اعتبارا من أوائل القرن السابع عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر. وكان مصطلح التنوير، الذي كثيرا ما كان يستخدم كمرادف لعبارة "عصر العقلانية" في شكله المتطرف "رفضا للكثير من المعتقدات المسيحية، ونقيضا لها من بعض الجوانب. على أنه من المؤكد أن أحد هذه الأسباب يعود إلى فساد الكنيسة واستبدادها؛ فقد كان يوجد الكثير من الانحلال الأخلاقي بين رجال الدين حيث أنه يمكن الاستشهاد بألف حالة وحالة للدلالة على ذلك". ومن سوء الحظ أن هذا الشعور المعادي لرجال الدين قد زعزع أيضا الثقة بالدين السماوي مما أدى إلى اعتبار كل ما تمثله الكنيسة لا يمكن الدفاع عنه.

---

[4] – مقال من شبكة الإنترنت، george com ، تحت عنوان اقتصاد سياسي أم علوم اقتصادية في ثقافة الإنسان الحديث، تاريخ النشر: 28-11-2005
http// georgecorm.com/ar/articles/articles detail/article 18.HTML

وقد نصّب كبار مفكري عصر التنوير العقل البشري سلطانا مطلقا على الشؤون البشرية مكان الإيمان والحـــدس، كانوا يقولون إن المعرفة لا تستمد إلا من المدركات الحسية. وأسندت لقوة العقل وحده ثقة عظيمة في قدرته علـــى إرســـاء الحقائق ما وراء الطبيعة (الميتافيزيقية) المطلقة. واكتســـبت السلســـلة الكلاســـيكية مـــن الفلاســـفة لـــوك(Locke)–(Berkcley) –(Hume) –(Kant) الاحترام لدى الصفوة ولعبت دورا هاما في إثارة الشك بالله بوجه عام، وبخلود الروح البشرية والقيم الأخلاقية والحياة بعد الموت وغيرها من المفاهيم الدينية. فقد وصف (Hume) تلك المعتقدات بأنهـــا مغالطة ووهم.

وهكذا تضاءلت قوة تأثير الدين الذي يوفر الرادع الأخلاقي ويرسي قواعد الأخوة البشرية والذي يشكل بالتـــالي أساس الحياة.

لقد ولّد إنكار التنوير للأفكار الدينية في العلوم الاجتماعية محاولة لتفسير السلوك الفردي والاجتماعي على غرار مبادئ الفيزياء النيوتونية، فقد أفـــــــاد La mettrie أن الأفعال البشرية هي أيضا تعود كليا إلى أسباب وعمليات فيزيائية أو كيميائية. وتوطدت دعائم الفلسفة الوضعية التي كانت تنكر وجود أو إمكان فهم القوى أو الأشياء التي لا يمكـــن إثباتهـــا بالتجربـــة والملاحظة، ورفعت من شأن العقل والعلم دون أن تدرك حدود كل منها.

وأدى هذا الجهد الرامي إلى تفسير وظائف البشر تفسيرا آليا إلى جعل العلوم الاجتماعية علوما مادية وحتمية تتميـــز بالدقـــة كالرياضيات والفيزياء.

لقد أدى إدخال هذه الأفكار في الاقتصاد إلى نشوء عدد من المفاهيم التي عملت بشكل شعوري أو لا شعوري على تكـــوين أساس هذا العلم وصياغة مبادئه الرئيسية.

I–1 قوانين علم الاقتصاد:

كان أولها الاعتقاد، المبني على النظرة الآلية للكون، القائل بأن المعرفة في مجال العلوم الاجتماعية لا تختلف عن المعرفة في مجال العلوم الفيزيائية، وأنه يمكن من حيث المبدأ التنبؤ والتحكم بالسلوك البشري كما هو الحال بالنسبة للعالم المادي. وقد أخذ Smith عن الفيزياء النيوتونية النظرة التي مفادها أن الحياة الاجتماعية والاقتصادية شأنها في ذلك شأن الكون المادي هي جمال ونظام وانسجام لا مثيل له وأن "المجتمع البشري يبدون حين نتأمله من إحدى الزوايا المجردة والفلسفية مثل آلة ضخمة تنتج حركاتها المنتظمة والمنسجمة ألوفا من الآثار المحببة إلى النفس. ومنذ ذلك الحين وعلماء الاقتصاد " واقعون تحت التـــأثير القوي لصورة مهيبة لقوانين الفيزياء كما أنهم يساقون أحيانا وراء الأمل في وجود مجموعة من قوانين الحركة الاقتصادية تماثل في قوتها قوانين نيوتن.

وكان ثاني هذه المفاهيم مفهوم "الإنسان الاقتصادي" الرشيد، الذي أصبح محور علم الاقتصاد الحديث. وكانـــت المصلحة الذاتية تعتبر المنبع الذي تصدر عنه أفعاله، كما كان سلوكه مطابقا لما دعاه Jevons آلية المنفعة والمصلحة الذاتية، ومسؤوليتهُ الاجتماعية الوحيدة هي أن يزيد ربحه كما قال Friedeman. **فقد** سوّت النظرية المحضة بين التصرف الرشيد والعمل للمصلحة الذاتية، بل إن Edgeworth أعلن بفخارة "إن المبدأ الأوّل لعلم الاقتصاد وهو أنّه كل عامل لا تحركه إلاّ المصلحة الذاتية". وقد قامت جميع النماذج الاقتصادية الحديثة تقريبا على هذا المبدأ.

غير أن السّعي المحموم وراء المصلحة الذاتية اقترن بوصية اجتماعية ودينية. وكان لابد من إزالة هذه الوصمة حـــتى يمكن لمذهب السّوق الحرّة أن يحظى بالقبول الاجتماعي وحتى ينظر إليه المجتمع المسيحي، الذي لم يمت فيه بعدُ الضمير الفردي والاجتماعي، نظرة جدّية.

ولكن كيف السّبيل إلى إزالة هذه الوصمة؟ لقد تم ذلك بإظهارها بمثابة قوّة بناءة تعمل لمصلحة الرّفاهية الجماعية. وأضفي على دور المصلحة الذاتية غير المقيدة أهمية تعادل في المجتمع البشري دور قوة الجاذبية في الطبيعة.

فكما إن الجاذبية تولّد حركة منسقة بين الكواكب، فكذلك الحال بالنسبة للمصلحة الذاتية التي تعمل على تنظيم حركات البشر في المجتمع تنظيما بنّاءً.

وكان آدم سميث يقول إنّه ما سعى كل واحد إلى تحقيق مصلحته الخاصّة فإن من شأن "اليد الخفية" لقوى السّوق أن تعمل من خلال الضبط الذي تولده المنافسة، على تعزيز مصلحة المجتمع كلّه، مما يحقق الانسجام بين المصالح الخاصّة والخير العام لذا فإن المصلحة الخاصّة [5] غير المقيدة سوف تخدم أهداف المجتمع. لقد كان أكبر إسهام قدمه آدم سميث للفكر الاقتصادي هو القدسية التي أحاط بها المصلحة الخاصّة، مبعدا بذلك الأنظار عن النوايا الأخلاقية والالتزامات الاجتماعية للأفراد، وموجها بدلا من ذلك الأنظار إلى النتائج "غير المقصودة"، أي النتيجة الاجتماعية النهائية لأفعالهم.

أما المفهوم الثالث فيمثل بقانون J.B.Say الذي كان نتيجة هامّة لتطبيق قوانين الفيزياء النيوتونية على علم الاقتصاد، من حيث التأكيد على أن الاقتصاد، شأنه في ذلك شأن الكون، يبلغ حد الكمال إذا ما ترك وشأنه، فمن شأن الإنتاج أن يوحّد الطّلب الخاص عليه، ولن يكون هناك إفراط في الإنتاج أو البطالة. وأي ميل من جانب الاقتصاد للإفراط في الإنتاج أو البطالة سوف يصحّح تلقائيا. فالقوانين الاقتصادية قوانين قويّة ولا تطيق التدخل. ولا تستطيع الحكومة إذا أن تفعل معها أي شيء ولذلك يتعين عليها أن تمتنع عن التدخل، فمن شأن قوى السّوق نفسها أن توجد النظام والانسجام والكفاءة والعدالة، وأي جهد تبذله الحكومة للتدخل في السّوق التي تقوم بالتكيف التلقائي لا تمكن إلا أن يؤدي إلى حالات من التشويه وعدم الكفاءة وهكذا فقد أدى المفهوم الآلي للكون والإنسان إلى نشوء إيمان أعمى بكفاءة قوى السّوق.

I–2 اقتحام الرياضيات والمدارس الوضعية Ecoles positivistes للمعارف الاقتصادية:

إن الطموح يجعل علم الاقتصاد يضاهي العلوم الرياضية والطبيعة في دقتها هو طموح قديم كرّسه بعض العلماء وقد تمّ ذلك لأول مرة على يد الاقتصادي الفرنسي Cournot في مؤلفه " présentation des théories et models économiques" سنة 1834 متمما بذلك مساهمات W. Petty وBernouli وLaplace وهكذا نجد التيار القائل بأن الاقتصاد علم لا يختلف عن العلوم الدقيقة اختلافا جوهريا، قد تطور مع تطور الرياضيات الحديثة التي سُخِّرَت لإعادة تمثيل الواقع الاقتصادي عبر معادلات ووظائف رياضية معقدة، وطرق الحساب الحديث، ومما شجّع هذا الاتجاه صعود الفكر الوضعي La pensée positive، وساعده على ذلك بطبيعة الحال تطور علم الإحصاء بدءا من تعداد السكان وكل ما يتعلق بتوزيعهم، وطريقة عيشهم من ملبس وتغذية وتعليم واستهلاك السلع والخدمات.

إن تطور فن الإحصاء وتطور المنشأة الاقتصادية الحرفية الطابع إلى مؤسسة كبيرة الحجم يعمل فيها الآلاف من العمال والموظفين، كل هذه العوامل أدت جذورها إلى استعمال الإحصاء على نطاق واسع وتمّ استنباط أساليب رياضية جديدة خاصة بالاقتصاد، تسهل تقديم التحليل الاقتصادي وتوجز النظريات في معادلات ونماذج مختصرة وقصيرة وظهر بذلك فرع جديد في علم الاقتصاد السياسي هو الاقتصاد القياسي Econométrie أو الاقتصاد الهندسي والرياضي واللوجستيكي

---

[5]– في الواقع إن فهم A.Smith فيما يخص العواطف الأخلاقية لا ينفصل عن الانضباط الذاتي، وكما يقول سميث نفسه أن الإنسان ينبغي أن يعتبر نفسه ليس كشيء منفصل ومنعزل ولكن كمواطن في العالم كَعُضْوٍ في كومونويلث الطبيعة ومن أجل مصلحة مجتمعه الكبير هذا ينبغي في كلّ الأوقات أن يكون راغبا في التّضحية بمصلحته الضّئيلة الخاصّة به. وحتّى بالرّغم من أنّ التّعقل يتخطّى تماما حدّ تعظيم المصلحة الذّاتية، فقد اِعتبره سميث بوجه عامّ فقط بوصف كونه "من كلّ الفضائل الأكثر عونا من أجل الفرد "بينما الإنسانية، والعدالة، الكرم أو السَماحة النّفس، والرّوح العامّة، هي الصفات الأكثر نفعا من أجل الآخرين.

ومن المؤكد أنّه من الصّحيح أنّ سميث أعتبر، كما كان يمكن في الواقع أن يفعل أيّ واحد، إنّ كثيرا من أفعالنا في الحقيقة موجّهة بمصلحة ذاتية وأنّ بعض هذه الأفعال تنتج بعض النتائج الجيّدة، وواحدة من نصوص آدم سميث التي ما اُنفكّ معتنقوا آدم سميث يستشهدون بها في وقتنا، وهي التّالية: لا نتوقّع أن يكون عشاؤنا ناتجا من النّزعة إلى عمل الخير لدى الجزّار أو صانع الخمر أو الخبّاز، ولكنّ من اِهتمام هؤلاء بمصالحهم الخاصّة بهم ولا تخاطب إنسانيّتهم ولكنّ حبّ ذاتهم، ولا نتحدّث إليهم عن حاجاتنا الخاصّة بنا ولكنّ عم استفادتهم.

ومع أنّ المعجبين كثيرين بآدم سميث لا يبدو أنّهم يذهبون إلى خارج حدّ هذا النّص القصير عن الجزّار وصانع الخمر، فإنّ قراءة حتّى هذا النّص يمكن أن تشير إلى أنّ ما يفعله سميث هنا هو أنّه يعين صراحة لماذا وكيف تنجز الصّفقات العادية بالسّوق، ولماذا وكيف يعمل تقسيم العمل.

وفي الحقيقة أنّ سميث لاحظ بعناية أنّ الصفقات المتداولة الفائدة والنّفع شائعة جدّا لا تشير أنّه اعتقد بحبّ الذّات لوحده.

وهي كلها مصطلحات تدل على الاستعمال المكثف للتقنيات الكمية المعتمدة على علم الرياضيات والإحصـــاء في تفســـير الظواهر الاقتصادية[6].

وهكذا نمت هذه الفكرة ومفادها أن حل المعضلات الاقتصادية الشائكة يمكن أن تُحَلَّ ليس بـــالتفكير المتـــأني وبـــالنظر إلى خصوصيات أوضاع كل مجتمع من معتقداته وأخلاقه وثقافته وموروثه الحضاري والقيم الجماعيّة السائدة وأوضاعه الماديـــة والثروات المتاحة إلى آخره من المعطيات الاقتصادية، مثلا عندنا في الجزائر عندما تم تطبيق آليات اقتصادية أثناء الفترة التي تلت الاستقلال كانت عبارة عن آليات تسييرية ونماذج اقتصادية مستنبطة من واقع ومحيط يختلف جذريا عن واقعنا الاجتمـــاعي والحضاري والثقافي والعقائدي.

هذه السياسات الاقتصادية نذكر على سبيل المثال لا الحصر الثورة الزراعية، التسيير الاشتراكي للمؤسسات وغيرها...

كل السوسيولوجين والمهتمين بالدراسات الإنسانية أكدوا غرابة هذه النماذج وعدم انسجامها مع واقعنا بجميع أبعاده فلـــم تراعى خصوصيات هذه التركيبة البشرية[7] ولا طبائعها وسلوكياتها من الأبعاد الحضرية والبدوية، وأعراقها ومزاجها وإلى ذلك من المعطيات التي تهم طبيعة الإنسان كمؤثر في الكون باعتباره خليفة في الأرض.

في ظل هذه الظروف المتميزة بتصاعد الاتجاه الاقتصادي الرقمي على اتجاه الاقتصاد السياسي الأصيل أصـــبحت الأســـاليب الرياضية الخاصة تغزو تدريجيا المعارف الإنسانية الأخرى مثل السسيولوجيا والاقتصاد فتصبح الرياضيات مفتاح النجاح الذي لا بد من امتلاكه في جميع المعارف والرياضيات هي الأداة التي تضمن تحقيق النظرة الآلية للكون.

II– المضامين الأخلاقية والرياضية لعلم الاقتصاد:

إن القضية الأولى التي ينبغي أن يُركّز عليها البحث يتعلق بطبيعة علم الاقتصاد وتعريفه تعريفا موضوعيا محايدا بعيدا عن الغائية والتحيز والنظرة التي لا تجمع كل المؤثرات التي لَهَا دور في تحديد المضامين الحقيقية لهذا العلم.

في الحقيقة في هذه القضية يثور الجذل حول طبيعة علم الاقتصاد ويكاد البحث ينحصر فيما إذا كان هذا العلم ينطوي علـــى مضامين أخلاقية ومِعيارية إلى جانب القضايا الحسابية والرياضية، فيرتكز على مواقف حكمية مسبقة تنسجم مع طبيعة الرؤية الفكرية والعقائدية للباحث، فهم علم قيمي يبحث فيما ينبغي أن يكون، أم أنه علم وضعي **positif** يبحث فيما هو كائن بالفعل. وفي هذا الشأن ينقسم الاقتصاديون إلى فريقين، فريق يرى أن علم الاقتصاد وضعي ويقصدون بذلك أنه لا علاقة له بالقيم والأخلاق وفريق آخر يرى أنه علم يقوم على القيمة والمضامين الأخلاقية.

II–1. الفريق القائل بوضعية علم الاقتصاد:

هناك عدد كبير من رواد علم الاقتصاد ممن قالوا بوضعية علم الاقتصاد ونذكر منهم على سبيل المثال Friedman، Samuelson، Ms Robinson، Robins وغيرهم ويذهب المؤيدون لفكرة الوضعية إلى درجة الفصـــل بـــين الغايات والسلوك، فينظرون إلى التفضيل المفصح عنه، على أنه نوع من الموضوعية، مصرحين بأن الاختيار البعدي مسألة تتعلق بما هو كائن، لا بما ينبغي أن يكون؛ فحسب Robins أنه لا يمكن ربط الاقتصاد بالأخلاق، هذه الفرضية تجعل من الاقتصاد علما وصفيا بالأصل وليس خلقيا يرمي إلى تفسير أي تفسير العالم وليس إلى تحويله.

---

[6]– إن الاقتصاد السياسي في مجمل تعاريفه يهتم بتفسير ودراسة تطور العلاقات التي تنشأ بين الأفراد بعضهم ببعض من خلال إنتاج واستهلاك وتوزيع الثروات، ونحن إذ نحبذ استعمال الإشارات والتّعابير والمعادلات والنماذج القياسية والرياضية في التحليل الاقتصادي نلاحظ أنه من العبث المبالغة في هذا الاستعمال وإهمال المتغير الأساسي في على الاقتصاد وهي السلوكات والتصرفات الإنسانية تجاه القضايا الاقتصادية.

[7]– من باب تعظيم نتائج الحملة الاستعمارية على الجزائر سنة 1830 والتعرف على طبائع التركيبة البشرية وأمزجتها وسلوكياتها ونقاط القوة والضعف فيها أمر قائد الحملة العسكرية الفرنسية. Gregoir

مقدمة ابن خلدون وكتاب العبر لما يحتويه هذا المؤلف من معطيات وحقائق إنسانية بترجمة تهم المنطقة على وجه التحديد.

والاقتصادي أيضا لا يتخذ قرار إلا على أساس الوسائل التي استعملها لبلوغ هذا الهدف أو ذاك ويبدي رأيه حول تطور متطلبات النظام والهياكل الموجودة، وعلى أية حال فالاقتصادي لا يقرر الأهداف المراد الوصول إليها لأن القرار السياسي لا يعود إليه بل إلى السياسيين، الذين يقررون بأنفسهم أهدافهم.

فبالنسبة للاقتصاديين المدافعين عن وضعية علم الاقتصاد يرون من الضروري إبطال الفرضيات الخارجية عن إعداد النماذج الرياضية ذات الطبيعة الرياضية.

II–2. الفريق القائل بقيمية علم الاقتصاد:

من الخطأ أن نتصور أن دراسة سلوك الأفراد كما هو دون أن يتدخل في مساره، ودون أن يصدر عليه حكما شخصيا أو قيميا؛ ووجه الخطأ في هذا التصور يكمن في أن سلوك الإنسان الواقع تحت تأثير وضغط النظام أو المذهب الاجتماعي إنما يخفي في طياته افتراضات حكمية أو قيمية مسبقة هي التي قام عليها ذلك النظام أو المذهب.

في هذا المعنى تقول Mrs Robinson رغم أنها من القائلين بوضعية علم الاقتصاد تقرر أنه من غير الجائز الإدعاء بأننا نستطيع أن نناقش المشكلات الإنسانية دون أن ندخل في اعتبارنا القيم الأخلاقية، ولا شك أن كلام الباحثة ينطبق تماما على علم الاقتصاد.

في نفس المعنى يقول Arthul Smithiers إن أية نظرية اقتصادية لا يمكن أن تكون خالية من الصيغة العقائدية والإيديولوجية وهذا يصدق بطبيعة الحال على النظريات الوضعية المعاصرة ويهيب هذا الباحث بالاقتصاديين أن يكفوا عن محاولات لا طائل من ورائها لجعل الاقتصاد– علميا– وذلك بمحاولة عزله عن القيم وحبسه في قفص التحليل المجرد بل إن النظرية الاقتصادية نفسها لا تخلو من القيم ويقول: "أن أية نظرية اقتصادية لا يمكن أن تكون مبرأة من لمسات عقائدية إيديولوجية وأن وضع حد فاصل مميز من التحليل ومن معطياته لحساسية أمر صعب الالتزام به.

أما Robert Heilbroner يطرح التساؤلات الشائكة التي طالما حاول عدد من الاقتصاديين التهرب من مواجهتها مباشرة، ويعلن منذ البداية بأن مهمته تنحصر في تخطئة مفهوم يحاول البعض إقحامه في علم الاقتصاد وهو أن مهمة العلم تنحصر في تعريف أو شرح أو توضيح الأشياء التي توجد مستقلة بذاتها عن قيم الاتجاهات التي يعتنقها الملاحظ المحلّل أي أن العلم هو دراسة كما هو كائن وليس لما يجب أن يكون.

إن التحليل الاقتصادي كما يراه Helborner لا يمكن أن يكون خاليا بشكل كامل من الاعتبارات القيمية أو الأحكام المنهجية، ويستطرد قائلا إن وجود الأحكام القيمية أي على أساس القيم ليس عيبا في علم الاقتصاد بل على العكس إن وجودها يعني الاقتصاد ويجب أن نعترف بأن القيم لازمة وتعتبر جزءا لا ينفصم عن عملية البحث الاجتماعي، ذلك لأن علاقة الباحث الاجتماعي بالموضوعات التي يناقشها ليست علاقة جامدة صماء منا هي الحال بالنسبة لعلاقة الباحث في العلوم الطبيعية مع موضوعاته، إن سلوك الوحدات في التحليل الاجتماعي لا يتفق ولا يجب أن يتفق مع سلوك عقرب البوصلة إذ أن من خصائص الوحدات الاجتماعية الاختبار والإحساس بالذات والإدراك والفرضية والمزاجية كذلك، وهذه الخصائص هي التي تتطلب أن يكون التحليل الاقتصادي مثقلا بالأحكام القيمية وهي التي تجعل التنبؤ بالسّلوك الإنساني أمرا في غاية الصّعوبة.

من نفس المنطلقات يتراجع Gunnar Myrdal الذي وقع لفترة من الزمن تحت وطأة سحر علم الاقتصاد البحث وتبني موقفا مماثلا لموقف Robbins ففي مقدمة الترجمة الانجليزية لكتابه العنصر السياسي في النظرية الاقتصادية "يقول" يتخلّل كتابي هذا فكرة تدعي أننا إذا تخلصنا كلية من العناصر الغيبية فإنه سيتوفر لنا بعد كيان صحي من النظرية الاقتصادية الوضعية تلك النظرية التي تتمتع باستقلال تام عن كل القيم لكن هذا الاعتقاد الضمني المستمر الذي يدعي بأن هناك معرفة علمية يمكن استخلاصها بصورة مستقلة عن القيم والاعتبارات.

هذا الاعتقاد كما أراه الآن مفرط في السّذاجة ويعود "ميردال" إلى نفس الموضوع ويطرح رأيه بصراحة كاملة في كتاباته اللاحقة إذ يقول: "إن الاعتراف بأن أفكارنا في جوهرها حبلى بالقيم معناه أنها غير قابلة للتعريف والتحديد إلاّ من

خلال تقييمات سياسية. إن مقتضيات الثقة العلمية تستدعي أن تعلن وتبرز هذه القيم بوضوح. إنها تمثل الخلفيات المثالية للتحليل العلمي وخلافا للاعتقاد السائد فإن هذه الخلفيات المثالية ليست لازمة للوصول إلى نتائج عملية فحسب أي رسم سياسات اقتصادية، بل إن التحليل النظري نفسه يعتمد بالضرورة عليها.

III– حَسْمُ الخِلاف بين دعاة النمذجة ودعاة الأخلقة لعلم الاقتصاد:

يمثل الاهتمام بالعلاقة التي يمكن أن تنشأ وتتطور بين علم الاقتصاد الحديث والأخلاق، أحد القضايا الشائكة قديما وحديثا لما لهذه القضية من أهمية بالغة، ما انفكت تتعاظم، يوما بعد يوم، والمسألة هذه أصبحت تثير نقاشات عميقة بين مفكرين وباحثين اقتصاديين من مؤيد لإدماج العنصر الأخلاقي كأحد المتغيرات في التحليل الاقتصادي، والرافض لذلك؛ والأمر هذا ليس سهلا وميسرا، بل إن إدماج العنصر الأخلاقي يستلزم إيجاد آليات وأدوات تجسد تطبيق الأخلاق ميدانيا في الحقل الاقتصادي؛ وبالتالي تلعب النمذجة la modélisation دورها الرياضي والهندسي عن طريق استنباط تصورات ومقاربات أو إسقاطات تفاعل المزج بين المفهومين (أي الأخلاق والاقتصاد) في إطار عملية وظيفية متبادلة الأثر والتأثير ليتسنى استغلالها على المستوى الجزئي والكلي، ولعل التجربة الماليزية كانت سباقة في هذا المجال عندما خصصت في الخطة التنموية لسنة 2020 فصلا كاملا تحت عنوان إدماج القيم الأخلاقية في إدارة الأعمال.

إن التوصل إلى نماذج اقتصادية موظفة للعنصر الأخلاقي، سوف يرفع من نسبة الأداء الاقتصادي، ويحسن آليات توزيع وإنتاج الثروة، ويخفف من حدة الاختلالات الاجتماعية، ويحاصر ظاهرة الفقر والمجاعة ويبدأ في استئصال كل أنواع الجريمة الاقتصادية، وتتحول العقلانية الاقتصادية إلى سلوك اقتصادي مُأَخْلَقٌ.

إن تحقيق هذه الأهداف يجعل استدراك التباعد والتنافر الذي ما انفك يعمق بين علم الاقتصاد وفلسفة الأخلاق والذي قد يشكل إثراء كبيرا للنظرية الاقتصادية.

لكن وللأسف رغم سلسلة المآسي والآفات الاقتصادية التي عرفها المجتمع البشري قديما وحديثا بسبب البعد عن الأخلاق، نجد عدد كبير من رواد الفكر الاقتصادي ما زالوا مُصرين وبشكل قطعي على رفض التفاعل والاتصال بين الأخلاق وعلم الاقتصاد..

لأنه في تقديرهم هي عملة غير مجدية لذلك ما زالت كتاباتهم تميل للمقالات في استخدام التقنيات الرياضية في جميع القضايا الاقتصادية.

ولا يمكن إنكار المجهودات المعتبرة التي بدلها دعاة هذا الاتجاه من أجل حل مشاكل فنية عديدة صعبة داخل علاقات اقتصادية بحتة مثل المسائل المتعلقة بأداء السوق لوظائفها، ودراسة مبدأ الأمثلية داخل المؤسسة الاقتصادية، ومشاكل التوازن العام، وتوازن المستهلك وتأثير العوامل الاقتصادية على بعضها البعض التي يدرسها الاقتصاد القياسي Econométrie، كلها مقاربات هندسية ولوجستية تعتمد في جوهرها على تثبيت عوامل معينة ودراسة تأثير عوامل أخرى على الظاهرة المدروسة.

ولقد جاءت الإسهامات الأولى التي تَصُبُّ في هذا الاتجاه على يد W.Petty في القرن 17 لتقدمه كرائد في مجال الاقتصاد الرقمي الرياضي ثم توالت بعد الإسهامات التي تصب في الاتجاهين معا حيث بدأنا نلمس كلتا الوجهتين، أي المقاربة الرياضية والمقاربة الأخلاقية لعنصرين أساسيين في التحليل الاقتصادي.

هكذا بدأنا نلمس إدماج البعد الأخلاقي بنسب متفاوتة في كتابات كبار الاقتصاديين فنجدها بشيء من التفصيل في مساهمات A. Smith[8] J. S MILL

على عكس David Ricardo و Leon walras و Leonel Robbins[9] الذين اهتموا بتكريس المقاربة الهندسية في علم الاقتصاد ودافعوا عنها بشدة.

---

[8]– شغل A. Smith بروفيسور في فلسفة الأخلاق في جامعة Gluscon وكان أيضا موضوع علم الاقتصاد لفترة طويلة يُعتبر كفرع من فروع علم الأخلاق.

ولعل شغوف الاقتصاديين اللذين تبعوهم بالمقاربة الكمية جعلهم ينشغلون بها بشكل ملفت للانتباه على نحو جعل الحديون يصرحون بإمكانية قياس كل المنافع بالطرق الحسابية الرياضية عن طريق ما يعرف بالتحليل الحدي؛ رغم ذلك فـإن الاقتصادي الحدي Jeavons قد أحدث فجوة فكرية كبيرة في الفكر النيوكلاسيكي بمساهماته في الإصلاح الاجتماعي التي ظهرت في كتابه علاقة الدولة بالعمل the state in relation to Labour، والذي جاء فيه إن الدولة مخولة لاتخاذ أي إجراء أو إصدار قانون في سبيل رفع مستوى السعادة للمجموع الكلي من الناس ولكن على شرط ألا يكون لسياسـتها عواقب غير مرغوبة فيما بعد.

أثار أيضا Jeavons مسألة الحرية على المستوى الاجتماعي حيث يرى أنه لابد أن توضع قيود على مبدأ الحريـة المطلقة Laissez- faire حتى لا تستفيد طبقة أو مجموعة على حساب طبقة أو مجموعة أخرى داخل المجتمع.

تعرض Jeavons لأول مرة في تاريخ الفكر الليبرالي ليقف إلى جانب الطبقة العاملة حيث لم يهاجم الاتحـادات العمالية، بل يقرر أن تصرفاتهم ليست إلا رد فعل للظلم الذي تتعرض له أثناء ممارسة أعمالها.

مما سبق نستدل على أن رغم اعتماد النظرية الوضعية على تكريس البعد الكمي القائم على أساسا الرياضيات إلا أنها تنطوي على قدر كبير من القيمية الأخلاقية، وعلى سبيل المثال تقوم نظرية القيمة المعاصرة على أساس أن الثمن الذي يتكون في سوق المنافسة التامة إنما يتكون على نحو موضوعين إذ لا دخل لإرادة الإنسان بعينه في تحديده وبالتالي فإنه يمثـل القيمـة الحقيقية للسلعة وهذا الكلام ينطوي على مغالطة واضحة.

فالثمن يتكون في السوق تحت تأثير عوامل العرض والطلب، والطلب يتحدد بالمنفعة، وهذه مسألة شخصية يقدرها ويقررها المستهلك نفسه[10].

فالمنفعة متغيرة تختلف من شخص لآخر وتتغير باختلاف ظروف الزمان والمكان والأذواق وحتى المعتقدات والأخلاق فمثلا هناك من يرى أن بعض السلع لها منفعة كبيرة عند استهلاكها نفس السلعة ليس لها اعتبار وتقدير لدى شخص آخـر لاعتبارات عقائدية فالخمر مثلا لها أيضا قيمة تبادلية واستعمالية معتبرة عند بعض المستهلكين ولا تساوي شيء عند مستهلكين آخرين وهذا ما يؤكد أهمية العقائد والثقافات والأخلاق في جميع العمليات الاقتصادية.

من هذا المنطلق تبرز أهمية تكامل المقاربتين الوضعية والقيمية أو (الرياضية والأخلاقية) في علم الاقتصـاد، ولعـل الاعتماد المتبادل في فهم المسائل الاقتصادية والأخلاقية يمكن أن يكون ذو أهمية بالغة في إيجاد الحلول لـبعض الإشـكالات الاقتصادية التي تحدث على المستوى الجزئي والكلي.

وهذا ما يؤكد عمق الاتصال بين الأصلين ونخلص للقول أن المقاربة الأخلاقية لا تهمل الوسائل الكمية الرياضية لأن كل مقاربة لها قدرة الإقناع الخاصة بها.

على هذا الأساس يمكن المجادلة من منطلقات واقعية على أن السلوك الفعلي للأفراد يتأثر بالاعتبـارات الأخلاقيـة والقناعات الروحية وبطبيعة الحال لن يستثني هذا التأثير النظرية الاقتصادية مهما حاولنا فيها التمـاس التجـرد مـن البعـد الأخلاقي.

IV– دور المصفاة الأخلاقية في التحليل الاقتصادي:

.بما أن أهمية الدّين الاجتماعية – الاقتصادية تكمن أساسا في المصادقة الجماعية التي يوفرها الدّين للقيم الأخلاقية، بما يضمن قبولها العفوي كأساس للقرارات الاجتماعية– الاقتصادية والسياسية، فقد كان فقدان السند الدّيني للقيم مأساة كبيرة،

---

[9]– يثير L. Robbins في كتابه Essay on the nature and significance of Economic sciace
بأنه لا يبدو من الممكن منطقيا أن نوحد ذهنيا الموضوعين علم الاقتصاد وعلم الأخلاق بأية صيغة أو شكل ولكن مجرد وضعهما بجانب بعضهما البعض، فإنه كان يتبنى موقفا لم يكن دارجا ومألوفا حينذاك بالرغم من أنه مألوف الآن وإلى حد بعيد.

[10]– حسين غانم، حسم الخلاف حول طبيعة علم الاقتصاد، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 57، أبرل 1986، ص 26.

وأصبح المجتمع محروما من آلية تصفية متفق عليها اجتماعيا (أي آلية لاصطفاء القيم وتحديد الأولويات تكون مقبولــة علـــى الصعيد الاجتماعي).

وصارت آلية التصفية هي المصلحة الذاتية والأسعار والأرباح بوصفها المعايير الإنسانية لتخصيص وتوزيـــع المـــوارد وتحقيق المساواة بين إجمالي العرض والطلب. ومع أن الضمير الفردي المغروس في أعماق النفس البشرية قد يكون باقيا ليعمل بصفة مصفاة أخلاقية على صعيد الفرد، فإنه لا يكفي لأداء مهمة المصفاة الأخلاقية المقبولة على الصّعيد الاجتماعي واللاّزمة لتحقيق الانسجام بين المصلحة الذاتية للفرد والمصلحة الاجتماعية.

فإذا ما أخذنا بالاعتبار الأحجام عن استخدام المصفاة الأخلاقية التي توفّرها الأحكام القيمية المســـتندة للأخـــلاق، وضعف الشعور بالالتزام الاجتماعي الذي يعمقه الدّين، فإنه من المتعذر تحقيق حلم مجتمع ما يكون فيه الناس إخوة يرجعون إلى خالق واحد هو الله، وحيث لا تستخدم الموارد النادرة لتلبية حاجات الجميع فحسب بل تستخدم أيضا لإيجاد توزيع عادل للدخل والثروة وقد خلص Durant وToynbee بحق، بعد الدّراسة الواسعة للتاريخ، أنه لا يمكن تحقيق السّمو الأخلاقي والتضامن الاجتماعي بدون التأييد الأخلاقي الذي يوفره الدّين.

ويؤكد Toynbee أن الأديان تلين إلى تعزيز الشعور بالالتزام الأخلاقي بدلا من تقويضه لدى أتباع تلك الأديان وأن أخوة البشر تفترض بالأصل أن الخلق عيال الله وهي حقيقة تنطوي على الفكرة المقابلة بأنّه إذا ما غفلت الأسرة البشرية عن الله سبحانه فلن تستطيع إيجاد رابطة بديلة بشرية محض تكفي بحد ذاتها للإيلاف (التماسك) بين البشر[11].

ولاحظ المؤلفان (will and Ariel Durant) أيضا بقوة أنه " لايوجد مثال هام في التاريخ، قبل زمننا لمجتمع نجح في المحافظة على الحياة الأخلاقية بدون عون من الدّين.

–الاهتمام المتزايد بتأكيد ضرورة احترام الأخلاق في التصرف الاقتصادي:

يبرز هذا الاهتمام بأشكال مختلفة في الدول الأكثر تقدما. إن محور الاهتمام يتركز على مادة أصـــبحت تـــدرس في بعض الجامعات تحت عنوان: "أخلاقيات الأعمال الاقتصادية" أي Business ethics.

وفي الحقيقة أن هذا الاتجاه يحل محل الفراغ الكبير الذي أحدثه زوال الفكر النقدي وانكفاء العلوم الاقتصادية علـــى ذاتها وعلى الأساليب الكمية الرياضية الشكلية المهيمنة عليها. ويهدف هذا الاتجاه إلى توعية رجال الأعمال وكبار مـــوظفي الشركات الخاصة بأن العمل الاقتصادي له طابع اجتماعي وهو يؤدي وظيفة جوهرية في المجتمع، ولذلك لا يمكن لهذا العمل أن يجري في الفراغ الأخلاقي وأن يسيء إلى بعض فئات المواطنين أو إلى المساهمين الممولين للشركات مثلا أو إلى سلامة البيئة. وفي غياب الاتفاق على دور الدولة[12] في الاقتصاد وتدخلها لمنع إساءة التصرف في المجال الاقتصادي، فإن اللجوء إلى مفهوم الأخلاق والأدب يصبح السلاح الوحيد في أيدي من يريد الإصلاح ولجم الميل الطبيعي عند الإنسان في استغلال كل الفرص الاقتصادية للإثراء السريع ولو على حساب سائر فئات المواطنين.

والحقيقة إن هذا الاتجاه يكمل اتجاها آخر كائنا بشكل خاص في الرأسمالية الأمريكية، وهو يتجسد في تقاليد عريقة في الحؤول دون تحول نظام الحرية الاقتصادية إلى رأسمالية وحشية الطابع، وذلك عبر مكافحة التصرفات الاحتكارية أو عبر زيادة شفافية السوق من ناحية توفر المعلومات الصادقة للمواطنين قبل الانجرار إلى شراء أسهم أو سندات في السوق الماليـــة مـــثلا والمحاكم في أمريكا مشهورة بقوة تدخلها في كل نواحي الحياة الاقتصادية لتأمين التصرف الأخلاقي في عالم الاقتصاد والمال في إطار مفهوم متطور للمنافسة الشريفة الحرة التي يجب أن تسود في المجال الاقتصادي.

---

[11]– Arnold Toynbec, A study of History, p 495

نقلا عن الإسلام والتحدي الاقتصادي لـــ محمد عمر شبرا، ص 54 مرجع سابق.

[12] – لقد فتح تراجع الدولة عن قيادة الحياة الاقتصادية وأدائها لبعض السياسات التي تصب في تحقيق العدالة الاجتماعية كضمان النقل والتعليم والوقاية الصحية بأسعار مدعمة وزهيدة، فتح الباب على مصراعيه لهيمنة قوى السوق والاحتكار على ضروريات الحياة، وهو ما جعل الفئات الفقيرة في أشد المعاناة.

وكما نعلم، فإن الساحة الأمريكية شهدت في السنوات الأخيرة تعاظم الحركات من أجل الحفاظ على البيئة ومن أجل تحقيق الشفافية في حسابات الشركات والمصارف والمؤسسات المدرجة أسهمها على البورصة والدفاع عن حقوق المساهمين، وكذلك من أجل حماية المستهلك من المنتوجات المسيئة إلى الصحة، وهذا الاتجاه هو نابع من تنازل الدولة عن دورها التقليدي في التنظيم والضبط والمراقبة والحماية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وذلك تحت الضربات المتتالية للفلسفة الليبرالية الجديدة في السياسة كما في الاقتصاد كما في الأمور الاجتماعية. ونحن نتوقع المزيد من تصاعد تلك الحركات في استمرار غياب دور الدولة. والجدير بالملاحظة أننا نجد نفس الاتجاه في أوربا وهو برز أولا في إيطاليا عبر تحرك الأجهزة القضائية ضد فساد رجال السياسة وسوء استغلال النفوذ أو علاقتهم بالمافيا أو بعض رجال الأعمال المستغلين لصداقتهم مع رجال السياسة. وانتقلت الحركة ذاتها إلى فرنسا حيث برز القضاة في السنين الأخيرة كقوة ردع لا يستهان بها في مجال الأخلاق الاقتصادية والمالية وفي مجال مكافحة سوء استعمال أموال وممتلكات الشركات العامة والخاصة من قبل القيمين عليها لمصلحتهم أو لمصلحة كبار رجال السياسة (abus de bien sociaux). كما تشهد تطورا في التشريعات الاقتصادية لحماية حقوق المواطنين الذين قد يتعرضون إلى الابتزاز والاستغلال (كما حصل في فرنسا في المجال المصرفي مع القانون الذي حدد الحد الأقصى للفائدة الفعلية التي يمكن أن تطبقها المصارف تجاه عملائها ومع الإجراءات المتخذة لإعادة النظر في الفوائد المحملة إلى الفئات غير المقتدرة).

وإذا لابد من أن نثني على مثل هذه الاتجاهات، يتوجب علينا استغراب فراغ أساس العلوم الاقتصادية كما تطورت في العقود الثلاثة الأخيرة من أي منحى يأخذ بعين الاعتبار هذه الجوانب الجوهرية من الحياة الاقتصادية.

V-1. السلوك الاقتصادي والعواطف الأخلاقية:

من المعروف أن علم الاقتصاد يهتم بأناس حقيقيين، ومن الصعب تصديق أن الناس الحقيقيين لديهم القدرة على التخلص من سطوة المشاعر والأحاسيس أو ما يعبر عنه الاستبطان الذاتي والذي يعبر عنه التساؤل الذي طرحه سقراط وهو كيف يجب أن يعيش المرء؟ وهو سؤال محفز أساسي لعلم الخلاق، وهل يمكن للناس الذين يدرسهم علم الاقتصاد أن يكونوا فعلا غير متأثرين إلى حد بعيد بهذا السؤال المرن وأن ينغرزوا على نحو حصري في الدراسات الكمية التي عزيت إليهم من قبل علم الاقتصاد الحديث ؟.

وثمة معطية أخرى أساسية من التناقض بين الطابع المستبعد لعلم الأخلاق المطبق في علم الاقتصاد الحديث وبين تطور الاقتصاد كفرع من علم الأخلاق، أو لم يكن Adam Smith أبو علم الاقتصاد الحديث بروفيسور في فلسفة الأخلاق؟ بل إن علم الاقتصاد بذاته يبقى ولفترة طويلة يدرس في جامعة Cambridge وإلى عهد كجزء قريب لجزء من متطلبات درجة الشرف في علم الأخلاق.

إن علم الاقتصاد على الرغم من أنه يرتبط مباشرة بمتابعة والسعي وراء الثروة، يرتبط على مستوى أعمق بالمواضيع الأخرى ويتضمن تقدير أهمية أهداف رئيسية أكثر، فإذا كانت حياة صناعة المال وجمعه هي واحدة يباشرها المرء بتأثير دافع غريزي لا يقاوم فإن آليات جمعها تختلف من فرد لآخر، فقد لا يقف أحدهم عند أي اعتبار على أساس أن المال لا تنبعث منه أية رائحة[13] بينما يرى آخرون ضرورة جمع المال على شرط تحري الأساليب والطرق التي تتفق مع مبادئهم ومعتقداتهم وأخلاقهم.

والثروة على نحو واضح ليست هي الخير الذي نسعى إليه في حد ذاته لأنها تتحول إلى وسيلة خير أو شر في أيدي مالكيها، وبذلك يرتبط علم الاقتصاد في النهاية بموضوع علم الأخلاق؛ مادام أن استعمال الثروة يغلب عليه السلوك الداخلي للبشر.

[13]- L'argent n'a pas d'odeur.

فلا يوجد مجال في كل هذا لفصل موضوع علم الاقتصاد عن موضوع علم الأخلاق، ونستنتج من هـذه المقاربـة "Approche" مسألتين أساسيتين على نحو استثنائي بالنسبة لعلم الاقتصاد؛ أولا هناك مسألة الإنسان المرتبطة بالسـؤال الأخلاقي على نحو عام كيف يجب أن يعيش؟ والمسألة الثانية تتعلق بالحكم بشأن الإنجاز الاجتماعي وربطها بغاية تحقيق الخير لأجل الإنسان، ويكون الأمر جديرا بالثناء إذا تم تحقيق الخير للمجموعة البشرية.

إن الأصل الأول من أصلي علم الاقتصاد الذي ارتبط بعلم الأخلاق، أصبح غير قابل للاختزال أو الاسـتغناء عنـه باعتباره يسعى لتحقيق غايات نبيلة في معظم الأحيان، أما الأصل الثاني المرتبط بالمقاربة الهندسية والذي تم تطويره على يـد مهندسين فعليين مثل Leon Walras ينتهي إلى بحث أنماط معرفة أكثر عملية لكنها تفتقر إلى التعرض بالبحث إلى الطابع الودي، الطيب، والخير الذي يمكن استغلاله كعواطف إيجابية في سلوك الإنسان الاقتصادي.

وبالطبع فإن التساؤلات التي تثيرها وجهة النظر المرتبطة بعلم الأخلاق عن الدافع الذاتي للخير الكـامن في الـنفس البشرية لابد أن تجد مكانا مهما في علم الاقتصاد الحديث[14] ولكن في الوقت نفسه فإنه من المستحيل أن ننكر المقاربة الهندسية لأنه لديها الكثير مما تقدمه إلى علم الاقتصاد الحديث، غير أن المقاربة الهندسية قد طغت على بحوث علم الاقتصاد الحديث مما حدا ببعض الاقتصاديين أن يصرحوا إمكانية تصنيف هذا النوع من المعرفة في خانة العلوم الدقيقة.

والملاحظة الجديرة بالاهتمام تتعلق بالخسارة الناتجة عن زيادة اتساع المسافة بين الاقتصاد والأخلاق وما خلفته مـن آثار سيئة على هذا العلم، لذلك جاءت ردة فعل قوية تطالب بضرورة العودة لإدماج الأخلاق في علم الاقتصاد الحديث.

ولا أحد ينكر أن علم الاقتصاد السياسي قد مثل في النظار الرأسمالي والنظام الاشتراكي الرافدان الأساسيان لإثرائـه وتطويره وتقديم البحوث المستفيضة فيه من خلال نظريات القيمة لـ Adam Smith ونظريات التجارة الدولية والريـع الفرقي لـ David Ricardo ونظريات فائض القيمة لـ Karl Marx وغيرهم من عمالقة علم الاقتصاد الذين كان لهم التفاتات قيمة حول طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى ومنها العلوم الأخلاقية باعتبارهـا تضـفي المصـداقية والإنسانية على بقية العلوم الأخرى.

الفصل الثاني: أهمية الموائمة بين الأخلاقيات وإدارة الأعمال.

تمهيد

لقد أصبح الفكر الاقتصادي يميز بين المؤسسات المتنصلة من مسؤولياتها الأخلاقية والاجتماعية عن تلك التي يثقون فيها[15] وتمنحهم الأمان والاطمئنان وتفي بالتزاماتها وهي سلوكات تمثل قمة المعاملات الأخلاقية، لذلك ففرص التداخل ونقط التقاطع بين المحور الأخلاقي والمحور التسييري التدبيري أو ما يصطلح عليه إدارة الأعمـال في المصـطلح الاقتصـادي Le management، يرتكز على مبدأ العلاقة بين القيادة العليا والعاملين في وضع السياسات والخطط تبعا لمتغيرات البيئـة، وتزويد العاملين بالاتجاهات والمداخل الأخلاقية، عن طريق التدريب والتعلم لغرض الابتعاد عن أي أذى محتمل، ودعم مدخل العدالة، والالتزام بالواجبات وبالصلاحيات والممارسة الحسنة، وإشراك الموردين، ورجال التسويق وكل العـاملين بقـرارات النوعية بتوفير الإمكانيات والتسهيلات اللازمة للعمل ومُشاركة كافة العاملين في عمليات التخطـيط ووضـع الأهـداف والإنصاف في العمل وتحري المصداقية واحترام الآراء لطلبات الجمهور بإعلامهم وتوجيههم بكل شفافية.

---

[14] – على الرغم من أن المقاربة الرياضية أو الهندسية الرقمية تفيدنا بالإحصائيات والدراسات الكمية من تطور ظاهرة الفقر ودرجة قياسها وحسابها ونسب المتضررين منها وتتوصل هذه الدراسات إلى استنتاج معادلات وموديلات ونماذج إحصائية وقياسية إلا أننا نلتجئ في غالب الأحيان إلى استجداء ذوي الثروات وأصحاب الأموال ونستعطفهم فنخاطب فيهم العواطف الأخلاقية التي تأمرهم وتسترقق قلوبهم لبذل أموالهم وتقديم المساعدات للمساهمة بالبعد الإنساني والأخلاقي في تخطي هذه الأزمات ذات الطابع الاقتصادي.

[15] - Problèmes Economiques, hebdomadaire N°2778, 2/10/2002, P 16, L′éthique est devenue un outil majeur de management, Entretien avec Patrick du Besset par L′aurence Marchal

أما بالنسبة للعمال فمدخل تحقيق العدالة في إطار مجموعة المميزات الطبيعية أو المكتسبة يؤكد على مبـــدأ التعـــاون وتمييز العاملين كحق الافتخار والاعتزاز ومكافأة المبتكر الجاد والمجد، ومعاقبة المتكاسل، الغير مستعد لتحسين مستواه العملي والتعاملي الداعي إلى التكيف مع تكريس النوعية الشاملة أخلاقيا وإنتاجيا ونشر الثقة المتبادلة مع كل الجهات والتفاهم بـــين الأقسام والوحدات الإنتاجية والإدارية، والتسويقية من أجل حل كل المشاكل بأداء الخدمة الحسنة من خلال بدل الســـلوك والتصرفات التي تعظم تموقع المؤسسة في السوق أخلاقيا وماليا ومردودية إنتاجية، الخ...تجنبها كل أساليب الغش والاحتيال مع جميع مكونات محيطها الاقتصادي كما يظهر في الشكل رقم (1) حيث يوضح أصحاب المصلحة بالنسبة للشركة وارتباطاتهم بها.

الشكل رقم (1)

يوضح أصحاب المصلحة بالنسبة للشركة ومصالحهم المتوقعة.

الزبائن
أسعار منخفضة سلعة ذات جودة عالية ضمانات خدمات ما بعد البيع

حملة الأسهم
أرباح عالية، موزع أرباح عالي، نمو رأس المال

العاملين
أجور عالية ظروف عمل جيدة، الترقيات المتوقعة، ضمان الاستخدام، المنافع الإضافية

المقرضون
الدفع العاجل، الإيفائية طويل الأمد للشركة

الشركة

الجمهور العام
سلامة المسبخ عدم تلوث البيئة سياسات الجار الطيب.

دعاة حماية المستهلك
سلامة المنتج، قيمة النقود، معلمات حول المنتجات، خيار واسع من المنتجات، الإصلاح والتعويض.

القانون
المنافسة العادلة ممارسات الأعمال بدون فساد حرمة العقد تطبيق تشريع الصحة والسلامة والعرض.

الحكومة
عوائد الضرائب، إنشاء الأعمال الجديدة، إدخال ونشر التكنولوجيا الجديدة.

Source: Roger Bennett (1996): Corporate Strategy and Business Planning, Pitman Publishing, London, p 34.

لقد أصبحت الأخلاقيات أحد الأدوات المهمة في إدارة الأعمال بعدما ظهرت هذه الطريقة الجديدة في الولايـــات المتحدة الأمريكية، بدأت تعرف انتشارا واسعا في الدول المتقدمة الباقية وهي تفرض نفسها بقوة مع بروز ما يعرف بالجريمـــة الاقتصادية واستفحالها على جميع الأصعدة وأصبح عالم المال والأعمال والاقتصاد مطالب منذ أكثر من أي وقت مضـــى أن يجمع ويصالح بين المبادئ الأخلاقية ومبادئ التسيير وجمع الثروة وتوزيعها، في هذا السياق توصل الاتحاد الأوربي إلى تأسيس الدائرة الأوربية لخبراء الأخلاق "Le cercle Européen des déontologues" فلم يَعُد بوســـع أي مؤسســـة اقتصادية في الدول المتقدمة أن تُغفل أو تهمل السلوكيات الأخلاقية عن برامجها وخططها تحت ضغط تطلعـــات الحمـــلات الإعلامية وإلحاح المستهلكين وترقب المساهمين فهؤلاء المتشاركين مع المؤسسة يراقبون بحذر ما مدى اتساق وتطابق تصريحات وخطب المسيرين ومدراء المنظمات مع الوقائع والنتائج المحققة ميدانيا، هذه المعطيات التي أصبحت تلزم المؤسسات تشـــريف وعودها تندرج ضمن السلوكيات الأخلاقية المؤسّسِيَةَ وأي انحراف عنها أو عدم الإيفاء بها تفقد المنظمـــة بموجبـــه موقعهـــا التنافسي وقدرتها التحويلية وبالتالي الإنتاجية بحكم سحب المساهمين لأموالهم.

I– أخلاقيات المؤسسات والمزايا التنافسية:

يمثل موضوع التنافسية الأخلاقية أحد الانشغالات الرئيسية لدى المؤسسات والمنظمات المعاصرة وخاصة في واقع الأسواق المحلية والعالمية التي تسعى فيها المنظمات إلى البقاء والاستمرار من خلال امتلاك الميزات التنافسية ذات البعد الأخلاقي سواء اتجاه الزبائن أو العاملين أو أية جهة من المشاركين أو المتعاملين مع المنظمات.

إن الهدوء والاعتقاد الراسخ في ضرورة الإصلاح والمنفعة المتبادلة وشرعية التصرفات الاقتصادية والمالية والتجارية، واعتماد مبادئ المسؤولية الاجتماعية تمثل مداخل أساسية للتوجهات الأخلاقية لمنظمات الأعمال، كما أن أخلاقيات العاملون والقيادة والهياكل والأنظمة الأخلاقية تؤثر في امتلاك المنظمة لقدرات ومزايا الإيفاء بمتطلبات زبائنها وهو ما يُعَدُّ الأساس النظري لتقديم أساليب الربط بين أبعاد المنظمة الأخلاقية والمزايا التنافسية.

مما لا يختلف عليه اثنان من أهل التخصّص أو غيرهم، أن بيئة الأعمال والمال والاقتصاد تشهد في الوقت الحاضر، الكثير من الخروفات الاقتصادية المتنافية مع الأخلاق والأعراف وحتى القوانين المعمول بها، والتي نتجت عن ضعف الاهتمام بالمعايير الأخلاقية في ممارسات الكثير من المنظمات لأنشطتها والابتعاد نوعا ما عن النظر أو حتى التفكير بالمحددات والرموز الأخلاقية، فضلا عن انتشار الأعمال الإلكترونية التي تعتمد إلى حد كبير على الأنترنيت وما صاحبه من خروقات أخلاقية كبيرة ومتزايدة لكون الشبكة الدولية حيزا أو مرفأ غير خاضع للقانون، وما يحصل فيها من أعمال يوصف الكثير منها بأنها أعمال مجردة من المبادئ، كل تلك التجاوزات أثارت اهتمام المهتمين بضرورة التفكير بالطرق المناسبة لضمان سيادة الأبعاد والمقومات الأخلاقية، مما دفعها إلى التفكير بضرورة عولمة برامجها الأخلاقية وتعظيم الأسس الأخلاقية القريبة من أعمالها؛ وذلك سعيا للتكيف وضمان البقاء في بيئة الأعمال بواسطة مجموعة مزايا تنافسية تعتمد المقومات الأخلاقية كتسليم الزبائن حاجاتهم التي يستحقونها وتزويدهم بمنتوجات مأمونة، ومعلومات دقيقة بشكل يتماشى مع مضامين العمل الأخلاقي بشكل يجعل الزبائن مطمئنين ومقتنعين من أن هذه المنظمة قد اتخذت من الأبعاد الأخلاقية معيارا يميزها في ميدان تنافس شديد وبشكل يضمن ديمومة تعامل الزبائن معها.

I–1. المزايا التنافسية الأخلاقية:

توجّهت جهود الباحثين في هذا المجال نحو تحديد ما يميز المنظمة أو المؤسسة الأخلاقية عن نقيضها من المؤسسات، فقد أشار البعض إلى أن المنظمات الأخلاقية من المؤسسات أو الهيئات المتميزة بالاستقامة الأخلاقية العالية والتي تمتلك خصائص متميزة تتمثل في النقاط الأساسية التالية:

*– احتفاظ المؤسسة برؤية واضحة عن الاستقامة نحو الجهات الخارجية.

*– تحديد أنظمة المكافأة والتشجيع طبقا لرؤية الاستقامة في المؤسسة.

*– تسود المنظمة ثقافة اتخاذ القرارات الإدارية المتضمنة أبعادا أخلاقية.

*– الوصول إلى إجماع وائتلاف يمنع الصراع بين القيم التي يحملها المشاركون.

وفي الاتجاه ذاته هناك من يضيف 04 مبادئ أخرى أساسية كمواصفات للمنظمة الأخلاقية وهي:

* إنها هادئة في تفاعلها داخليا مع المشاركين، وإن القاعدة الأساسية لهذا النوع من المنظمات هي القيام بتنفيذ كل ما هو جيد لتلك الأطراف كجزء من الجودة الخاصة التي تمتلكها.

*– تركز على مسألة جوهرية تتمثل في أن الآخرين ينتفعون منها مثلما تنتفع هي من الآخرين.

*– المسؤولية فيها فردية وليست جماعية، وتنشأ بتفويض الأفراد للمسؤولية الفردية عن الأعمال التي يقومون بها، وتكمن القاعدة الأساسية لهذا النوع من المنظمات في هذا المجال في شرعية أن الأفراد مسؤولين عن أنفسهم.

*– إنها ترى أن أنشطتها تتم في إطار الأغراض المحددة سلفا، وإن هذه الأغراض هي الطريق السليم للعمليات التي يمارسها الأعضاء الذين يمتلكون القيم العالية كما أن هذه الأغراض تُستخدم لتحديد موقع المنظمة في بيئتها.

فالمنظمات أو المؤسسات ذات الخصائص المحددة أعلاه يمكن أن توصف بأنها أخلاقية لأنها تركز في ذلك على ضمان الأبعاد والمبادئ الأخلاقية في مختلف جوانب بنائها.

1-1-1. الأخلاقيات الفردية:

ويمثل المدراء ورؤساء شركات الفئات الرئيسية من الأفراد المكونين للأساس الأول من أسس المنظمة الأخلاقية، وهنا يجب الإشارة إلى أهمية اتصاف هؤلاء بالصدق والاستقامة وأن تنعكس تلك السمات في قراراتهم وسلوكياتهم، وذلك لثقة بقية الأفراد من داخل وخارج المنظمة بالمدراء كونهم أداة لتنفيذ المعايير الأخلاقية، والمعاملة الصادقة، ويكونون أخلاقيون في تعاملاتهم العادلة مع الآخرين، وهم الذين يبذلون الجهود للوصول إلى مستويات أخلاقية متطورة. ويترتب عن ذلك تحديد طرق تركيز الانتباه على القيم الأخلاقية داخل المنظمة، وإيجاد البيئة المؤسساتية التي تشجع وترشد وتدعم السلوك الأخلاقي لكل العاملين.

I-1-2. أخلاقيات القيادة:

توصلت دراسة السياسات والممارسات الأخلاقية في العديد من المنظمات الناجحة حقيقة أن الدور الذي يمارسه القادة في هذه المنظمات في مجال تحديدها حيويا، فالقدوة تعتبر أساسية عند القيادة بل إن الشريعة الإسلامية أي عمل محمود يجب أن يمر أولا عن طريق تفعيلة وتوظيفه عن طريق القدوة.

ويرى البعض أن عمليّة صياغة أو نسج القيم الأخلاقية في المنظمة يتم في إطار الثقافة التنظيمية وفي استمرارية أعمالها لإعادة تجديد أو تحديث القيم الأخلاقية غير الثابتة، وأن الأفراد العاملين هم الذين يدعمون تلك القيم الجوهرية في إطار الأفعال والتصرفات التي يمارسونها، كما أن أنظمة التقييم والمكافأة المعتمدة في المنظمة، يمكن أن تقود إلى اكتشاف الارتباط في الكيفية التي يقوم بها كل المدراء والعاملين بملامسة الأخلاق والقيم في أعمالهم وتصرفاتهم اليومية.

وإن استخدام أنظمة المكافأة ومراجعة الأداء بشكل فاعل يمكن أن يكون طريقا فاعلا يعتمده المدراء في الاستدلال على أثر الأخلاقيات في منظمة الأعمال والاقتصاد.

إن الإقبال على مكافأة السلوك الأخلاقي وترقيته، ومعاقبة السلوكيات المناقضة وفي مستويات المنظمة جميعها يُعَدُّ من المكونات الحاسمة لبناء القادة الأخلاقيون في منظمات الأعمال.

I-1-3. الأنظمة والهياكل المنظمية.

وهي عبارة عن مجموعة الأدوات التي يستخدمها المدراء في المنظمات لتشكيل القيم وتعزيز السلوكيات الأخلاقية والتحول بالمنظمة لتصبح منظمة أخلاقية وتتضمن هذه المجموعة ما يأتي:

أ- الثقافة المنظمية:

توصف الثقافة المنظمية بأنها من القوى الأساسية المساهمة في تكوين أو بناء المنظمة الأخلاقية وتشتمل المرجعية الثقافية للمنظمة في غالب الأحيان على 03 أبعاد هي: [16]

* **جوهر الثقافة**: وهو الاتجاه الذي يركز على الثقافة عبر الأبعاد الفكرية غير الملموسة بل هي معنوية كالدين، والقيم والمعتقدات، والفلسفات المقدسة، والايديولوجيا والتوقعات والمواقف المشتركة التي تربط أعضاء المنظمة.

* **مظاهر الثقافة**: وهو الاتجاه الذي يركز على البعد الثقافي في مظهره مثل الرموز والطقوس وأنماط السلوك والأبنية والهياكل والأنظمة أو مظاهر السلوك.

---

[16]– العنزي سعد والساعدي مريد أخلاقيات الإدارة مداخل التكوين في منشآت الأعمال، المجلة العراقية للعلوم الإدارية العدد (3) المجلد (1) 2002 ص111.

* **النسيج الثقافي**: ويتمثل التأثير الأساسي للنسيج الثقافي في صياغة أخلاقيات الأعمال وتحول المنظمة إلى مؤسسة أخلاقية وهنا يأتي دور الإدارة العليا لتعزيز التصرف الأخلاقي من خلال ممارسة التصرفات والسلوكات الصحيحة.

ب- الرموز الأخلاقية:

وهي عبارات أساسية تعكس قيم المنظمة المتعلقة بالجوانب الأخلاقية والاجتماعية، وتميل تلك الرموز الأخلاقية إلى أن تكون مستندة إما إلى المبادئ والعبارة العامة للمبدأ في هذا الإطار يطلق عليها العقيدة الكلية للمنظمة، ويمكن لهذه الرموز الأخلاقية أن تكون مستندة إلى السياسات والتقيد بالقوانين.

ونتيجة لأهمية الرموز الأخلاقية في المنظمات نجد أن الإدارات في المنظمات التي توصف بأنها أخلاقية تلجأ إلى تقوية ودعم الرموز الأخلاقية من خلال مكافأة الأفراد الطائعين المنضبطين ومعاقبة الأفراد المنتهكين والمتمردين عن الرموز الأخلاقية، ويتحقق ذلك من خلال استخدام السلوك السوي، كالصدق بين أعضاء المؤسسة ومع زبائنها ومجتمعاتها، والاستقامة في القول والمعاني والوعود، والاحترام في التفاوض والاتصالات والعلاقات، وتوفر جو الثقة والأمانة على المستوى الفردي وعلى مستوى فرق العمل.

ويتجه الأمر حديثا إلى التعامل مع قضايا تشغيل الأطفال ومحاربة الأجور المنخفضة وبيئات العمل غير المأمونة بحساسية كبيرة لذلك نشأت بعض المقاييس العالمية المتعلقة بالمحاسبة الاجتماعية (SA 8000).

(Social Accountability) والتي تتشابه إلى حد بعيد مع المعايير المتعلقة بالمواصفات الدولية، ويمكن أن يُعَدَّ معيار (SA 8000) أوّلُ معيار للتدقيق الاجتماعي في العالم والذي بدأت بعض المنظمات في الدول المتقدّمة بتطبيقه لغرض التأكد من مدى توافر المواصفات التي يحددها هذا المعيار في مصانعها ومجهزي موادها الأولية لها، وهو ما يتطلب اللجوء إلى ترجمة رموزها الأخلاقية لتكون صالحة الاستخدام في الإطار العالمي بسبب التنوع والاختلاف الشديد فيما بين القيم السائدة في المجتمعات المختلفة.

جـ- الهياكل الأخلاقية:

وتشتمل هذه الهياكل على مجموعة اللجان الأخلاقية المؤلفة من مجموعة من مدراء الأقسام المعنيين بتحصل الأخلاقيات وتحديد الأحكام الملائمة للتساؤلات التي تثار حول الموضوعات الأخلاقية في المنظمة كما تقوم هذه اللجان بتقدير مسؤولية المخالفات المرتكبة ومسؤولية الجهة المحاسبة عنها، ويعد وجود هذه اللجان ضروريا لأهميتها في تأسيس سلوك أخلاقي في المنظمة أو الهيئة الاقتصادية.

وتشمل الوظائف الأساسية لهذه اللجان ما يأتي:

- تنظيم اللقاءات لأغراض مناقشة الموضوعات الأخلاقية.
- التعامل مع الحالات التي تشهد تجاوزا على المعايير الأخلاقية.
- إبلاغ الرموز الأخلاقية بكل فرد من أفراد المنظمة.
- تأثير وتحديد الانتهاكات المحتملة للرموز الأخلاقية في المنظمة.
- وضع الرموز الأخلاقية موضع التنفيذ.
- مكافأة السلوك الأخلاقي ومعاقبة الانتهاكات الأخلاقية الحاصلة.

د- المكاتب الأخلاقية:

وهو إجراء تقوم به بعض المنظمات ويتمثل بتخصيص مكاتب أخلاقية في إطار الهيكل التنظيمي ومستوياته وتخصيص كوادر تعمل بوقت كامل في هذه المكاتب، وتتلخص مهمة هذه المكاتب في التأكد من مدى تكامل المعايير الأخلاقية مع عمليات ونشاطات ووظائف المنظمات والمؤسسات والهيئات.

هـ- التدريب الأخلاقي:

تساعد برامج التدريب الأخلاقي على حسن التعامل الذي يرتبط به العمال مع المسؤولين وترجمة الرموز الأخلاقية إلى سلوكيات يومية، وفي هذا المجال تؤكد المنظمات على ضرورة مرور أفرادها العاملين في حصص تدريبية لعدة مرات في السنة، حيث تطرح في هذه الدورات التدريبية صياغة الحلول للمشكلات الأخلاقية، كالصراعات التي قد تنشأ أو الممارسات اللاأخلاقية والتجاوزات في المسؤوليات التي قد تطرأ بين العاملين وأرباب العمل. ولكي تصبح عملية التدريب الأخلاقي مفيدة لابد من التأكيد على ضرورة تحديد الاحتياجات التدريبية الأخلاقية بشكل يتلاءم ويرتبط بالمضامين المحلية في البلد الذي يتم فيه التدريب الأخلاقي، مع ضرورة تطوير البرامج التدريبية بشكل يتناسب مع البلد أو الإقليم والمعتقدات الدينية السائدة والثقافة والعادات السائدة الخ..

و– آليات الإبلاغ:

وهي تكمن في ترسيخ الوسائل التي يمكن من خلالها حمل الأفراد للإفصاح عن كل الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية وغير المنطقية وتصرفاتهم وسلوكياتهم، وفي هذا الصدد يؤكد البعض أن المؤسسة ستعاني من حالة عدم الثقة في الاحتفاظ بالأسرار، وفي عدم التأكد من الإدلاء بالشهادات كما تستدعيه الشهادة.

لذلك يتوجب على المنظمة تحديد أفراد أهل ثقة وأمانة عالية لتلقي البلاغات والمعلومات وعدم الإدلاء بها إلا في حالات المعالجة وللجهات المخول لها هذه المعالجة، دون إلحاق الأذى بالعامل أو المسؤول المُبَلِّغ وذلك ليتسنّى لهذه الآلية التوصل إلى تقارير الإبلاغ لتحديد الأعمال والتصرفات الخاطئة وعرضها أمام الجهات المعنية.

ومن أجل ذلك لجأت العديد من الهيئات والمنظمات إلى إنشاء برامج مبتكرة[17] وافتتاح خطوط هاتفية موثوق بها لتشجيع ودعم عمليات الإبلاغ داخل المنظمة للتدخل والتصرف بكيفيات وقائية ضد التصرفات غير الأخلاقية.

II– إدارة الجودة الشاملة كأداة لترسيخ الحوكمة:

يمكن تعريف "إدارة النوعية الكلية" على أنّها طريقة منظمة لضمان فعاليات الشركات الصناعية أو الخدمية، الهدف منها منع حدوث المشاكل بواسطة خلق سلوك إداري منظّم يراعي الأدائية لجميع وظائف المنظمة.

ومع ازدياد أهميّة النوعية الإستراتيجية تزداد اهتمام مدراء المنظمات العالمية باتّجاه تغيّر أسلوب إدارتهم، إذ ما أرادوا بناء أرضية تنافسية، إذ أصبح من الواضح أنّ معظم المدراء في العالم ينظرون للأخلاقيات طريقا لمواجهة مشكلة النّوعية والاتّجاه نحو أخلاقيات الأعمال كقضيّة إستراتيجية وهذا الأمر يتطلّب تغييرات جذرية في أسلوب توجه المديرين نحو النوعية.

تأكيدا لذلك تشير الجمعية الأمريكية للسّيطرة النوعية (ASQC) من أكثر من 80% من القيادات الإدارية قد أدركت بأنّ هناك علاقة بين النوعية والأخلاقيات وهي نفس الدّراسات التي أشارت بهذه النّسبة ما بين النّوعية والإنتاجية.

يتّضح ممّا سبق أنّ أهداف العمليات في التّكلفة الأقلّ والتّسليم الجيّد والسّريع واستخدامه أنظمة وتقنيات إنتاج قد يتحقّق من تأثير ودور "إدارة النّوعية الكلّية" بأنها العملية التي من خلالها يكتسب الفرد نماذج وسلوكيات قيمية تقنية منها أم امتلاك توليفه تظهرها وحدات تنظيمية إدارية على حدّ سواء يصبح قادر على التّخلّص من بعض الاتّجاهات التي تبعده بأنّه يكون شيطان طبيعي التي يحملها من بيئته الخارجية والتي لا تنسجم مع توجهات المنظّمة.

وبذلك أصبح المديرون بحاجة إلى طرائق جديدة في التّفكير من أجل خدمة المستهلكين فعليهم أن يختاروا أو يستنبطوا بعد أو مجموعة من الأبعاد التي بواسطتها يناقشون النوعية كإستراتيجية أخلاقية.

وهذا يتسق مع اهتمام منظمات الأعمال لتحقيق الأهداف الآتية:

*– تحقيق وتعزيز رغبات المستهلك وإشباع حاجاته.

---

[17]– مثلا في اليابان: يُهَيَّأُ مجسم لكبار المسؤولين في المنظمات مربوط بأجهزة قياس جدّ دقيقة تسجل قوة الضربات ومواقعها ثم توضع هذه المجسمات في مخافر سرية يلتجأ إلها العمال والموظفون وهناك من يَصُبّ جُمَّ غضبه عن المجسم لكبار المسؤولين بالنزول ضربا في هذا التمثال وفي نهاية الأسبوع تقدم النتائج المسجلة على الأجهزة للجنة الأخلاقية فتحلل المعطيات وتحلل النتائج لتعرض التقرير على المعني بالأمر ليصحح سلوكه مع العمال.

*- اكتساب وتعزيز القدرة التّنافسية.

*- تحقيق أهداف إستراتيجية للشركة على المديات البعيدة.

*- تحقيق مسؤولية مجتمعة من خلال ترويج المنتوج.

وتواصلا مع هذه الأفكار يمكن القول بأنّ النوعية تبدأ مع معرفة ما يحتاجه المستهلك من خلال أبحاث التسويق والتطوير باتّجاه دراسة الأخلاقيات، العمل والتركيز على المبادئ وتحديد الأبعاد التي يمكن الاعتماد عليها في تصميم وبناء نظام أخلاقي يرضي الناس.

ويرى بعض الباحثين في التّركيز على المتطلّبات الخاصّة بالمستهلكين قاعدة يمكن الانطلاق منها في تحديد الأبعاد النوعية الملائمة لتكون مقياسا لمدخل إدارة النوعية الكلية وطريقا نحو القدرة التنافسية، ويعدّ مثل هذا التّصوّر منسجما إلى حدود واسعة مع ما ذهب إليه غالبية الشركات الصناعية اليابانية منذ عام (1950) وما بعدها.

وفي الوقت نفسه نجد أن تصور الجمعية الأمريكية للسيطرة النوعية (ASQC) في إطار نظرتها للنوعية لم تفترق عن التصوّر السابق من كون النوعية ليست إلاّ الشكل والصّفات الشاملة للمنتوج الملائمة للحاجات المحدّدة وهي بتأكيدها على أن حاجات المستهلكين ليست إلاّ القوّة الدّافعة للخيار الإستراتيجي النوعي ممثلا بالأبعاد التنافسية، وأنّ الشركة التي تبنّت إستراتيجية تنافسية عليها أن تستنبط أبعادها النوعية من خلال إدراك واع لأخلاقيات الأعمال والقيم الخاصّة لتحقيق متطلّبات المستهلكين وتوّقعاتهم.

مما تقدّم ذكرهُ يمكن أن نستنتج أن هناك نقاط مشتركة وإجماع من طرف معظم الباحثين في نظام الجودة الشاملة وما مدى تكيفها ومواءمتها مع الإستراتيجيات الأخلاقية والتي يمكن إنجازها فيما يلي:

II-1. محتوى النوعية للبيئة الداخلية:

المحتوى كما يعبّر عنه عادة بأنّه المناخ السائد في الشركة والذي يمثّل فلسفتها وثقافتها التنظيمية، وهي الدراسة الكاملة للبيئة السائدة في الشركة المبنية على القواعد الأساسية التي توضّح للناس كيفية التّصرّف في أكثر الأوقات ومن الموقف أو الاتّجاه الأخلاقي العامّ للتّصرّف.

وفي هذا الخصوص نستخلص بأنّ على المدراء أن يدركوا بأنّ مهما أوصلتهم التقنية والأجهزة المتطوّرة فإنّها لا تكفي إذ لم تعبر القيم والمعتقدات السائدة في الشركة من قبل العاملين والنّاس بأهمية تفضل النّوعية الحسنة المقدمة للمستهلك، خاصة عندما يكون العاملين المفتاح الحقيقي للنوعية، كما أنّ درجة تطوّر وتحسين بلوغ النوعية ونتائجها المميزة تتحقق عندما تثق الإدارة العليا في كفاءة كلّ عامل في قيامه بإسهاماته وإبداعاته في العمل النوعي.

في ضوء ذلك على الشركة أن تنتبه إلى أنّ النوعية هي عنصر قوة أساسي في إستراتجيتها الداخلية ما بين مواردها البشرية المتمثلة باعتناق الأفراد العاملين للمواقف والقيم، والابتكار من أجل تحديد كلّ ما هو ممكن أن يتحقّق لمستويات عالية من النوعية الأخلاقية لأنّ الأمر يتطلب توليد مستويات عالية من التعاون والتماسك لأنّ هذا الموقف سيحدث التزاما تنظيميا فضلا عن الرغبة في إتباع التعليمات والإجراءات المنصوص عليها، ناهيك عن العلاقات الإنسانية التي تأكد عليها نظريات تسيير المنظمة.

II-2. تمكين العاملين من إبداء رأيهم:

التمكين هو إعطاء العاملين الصلاحية في تنفيذ الأعمال المطلوبة كلا حسب موقعه ضمن الهيكل التنظيمي، لذا يعتمد نجاح "الإدارة النوعية الكلية" على قدرة التأثير بالسلوك المنظمي وتحقيق التوازن الإيجابي، ولكي تصبح الممارسات الإدارية الأخلاقية الناجحة فعالة في دعم إستراتيجيات النوعية لتحسين القدرة التّنافسية يجب السهر على مساهمة الفرد العامل في دعم

نشاطات النوعية من خلال ما يكتسبه من مهارة وخبرة عن طريق التدريب، وتزويده بالمعلومات والدّعم المعنوي لتساعده في تحقيق إسهامات تؤدّي إلى تطوير نشاطات النوعية[18].

لقد انعكست عملية البحث في "تمكين العاملين" كأحد الأبعاد النوعية لكون أنّ هذا البعد يعني في مضامينه تفاعل الفرد العامل ذهنيا ووجدانيا واجتماعيا مع فريق الإدارة العليا على الإدارة أن توليه اهتماما مميزا لأنّه يمثّل أحد المحاور المهمّة في عمليّة التنافس.

II-3. الاتّصالات النوعية وترسيخ الحوار:

لعلّ (Ishikawa) أبرز من أوضح مفهوم اتّصالات العاملين على أساس واسع حيث أوجزها بأنّها تشكّل إطارين، أولهما التّعاون (يؤثّر العاملون بالقرارات لكنّهم لا يتّخذونها في النّهاية)، وهذا يشمل حقوقهم في تسلم المعلومات وتقديم المشورة والمقترحات والحقّ في المصارحة والاعتراض على القرارات.

أمّا النوع الثاني، فهو الحوار (المحادثة) وهنا تكون حقوقهم في النقض والرّفض المؤقّت والمشاركة في اتّخاذ القرارات. فنشاط الاتّصال بين العاملين يعزّز تماسك الجماعة وروح الفريق الواحد عندما يكون مضمونه موجها نحو الأهداف والخطط.

ولتحقيق ذلك يجب تحديد عمليات الاتّصال الناجحة في مجال أخلاقيات العمل النوعي وفقا لما يأتي:

*- منح فرصة التفاعل من خلال إقامة فرق جماعية ومن خلال الشعور الذي يتولّد لأعضائها بروح التعاون بما تمكنهم من معرفة مفردات عملهم.

*- توجيه التفاعل بين الأفراد لفتح الحوار والنّقاش لكلّ عامل مع العاملين الآخرين ولكلّ قسم مع الأقسام الأخرى لتحليل مضامين أعمالهم في ضوء خبراتهم للوقوف على المشاكل وإيجاد الحلول لها والاتصال ليس دواء شافيا لكلّ الأمراض ولكنّ استخدامه أخذ بالتوسع لما يحقّقه من مزايا وأغراض، ومن بين مزاياه في التّطبيق ما يأتي:

- تساعد عملية الاتّصال الفعالة العاملين في النوعية على تحقيق الجوهر الإنساني لاستغراق الفرد في الشركة وتحسين من كفاءة عملية التخطيط.

- يحدث الاتّصال عملية توافق بين معرفة الإدارة العليا ومعارف إدارات الأقسام الأخرى في طبيعة نشاطاتها باتّجاه خلق الانسجام والفهم المشترك نحو النوعية.

- يمكن الاتصال من توفير المعلومات المناسبة لربط الجهود بالمكافئات وتطبيق أنظمة الحوافز وهذا ما يخلق طموحات جديدة ويحفز في مرحلة تطوير النوعية.

II-4. فسح المجال لمعالجة العوارض أمام كل العاملين في الشركة:

إنّ واحدة من القضايا والحقائق الأساسية في السلوك النوعي، وجود مشكلات ومحددات وعوائق عند التطبيق، وتتمثل بعضها بما يأتي:

*- يجب الإشارة إلى أنّ مسألة انخفاض مستوى النوعية يعود ربّما إلى التركيز على المكافحة والتصحيح بعد حدوث الخلل، وهذا يولد ضعف التزام من قبل الإدارة إزاء نشاطات النوعية، فالمطلوب من الإدارة التأكيد على منع حدوث الخلل والعمل وفق مبدأ "اجعلها صحيحة من المرّة الأولى".

*- تعدّ النظرة إلى النوعية من مسؤولية قسم معين، عملا خاطئا ومعوقا، والصّحيح أنّ النوعية هي مسؤولية جميع من له علاقة بالعمليات، فالنوعية تضمّ مسؤوليات متعدّدة فيها التصنيع والهندسة والتسويق والشراء وبالتالي فعلى الأقسام كلّها المساهمة في تحقيق مهماتها.

---

[18]–Rosa bet, Moss, canter a Power Failure in Management circuits Harvard Business Review Jaly Aug 1989 p43.
2- Ishikia Kaoru, what is total quality - control, the Japanese way (Enlewood chiffs, NJ, Prentice, Inc, 1985, P 35.

*– إنّ الاعتقاد السائد بأنّ النوعية تقتصر على التفتيش هو أمر مرفوض فالنوعية هي عمل إستراتيجي تهدف من خلالها الشركة إلى تحسين القدرات التنافسية، وهذا الأمر يتطلّب إدراك الإدارة العليا بمهمّات النوعية وهي من مسؤوليتها.

وهكذا فإن ما تمكّنّا من عرضه سابقا لحصر الأبعاد المهمّة اللاّزمة لمدخل "الإدارة النوعية الكلية" فلسفة ومضمونا هي انعكاس لواقع فعلي لأخلاقيات الأعمال ومحاولة اكتشاف تأثيرها على الأداء وتحسين القدرة التنافسية قد لا يصل إلى الحدّ المانع الجامع لما يمكن أن ينشأ من عوامل وأبعاد أخرى سواء بفعل حركية المتغيرات البيئية وتفاعلاتها المختلفة أم بتأثير التطوّرات التكنولوجية وحمى المنافسة.

الخاتمة:

إن ما أوجزناه من اجتهادات الباحثين وما استنتجناه استنباطا أو استقراءا يبقى من وجهة نظرنا عرضا نظريا محضا يكتسب مصداقيته في المعالجة الميدانية والقرارات التي قد تُتخذ وفقا للحالات الطارئة لأن معالجة المواقف داخل المؤسسة لا يمكن تعميمه بحكم عدم اندراجه في باب العلوم الدقيقة. من هذا المنطلق نستنتج أن آليات الحوكمة العالمية التي تقترحها الهيئات الدولية لا يمكن أن تكون عبارة عن وصفات دقيقة وموحدة صالحة لمعالجة الاختلالات والتجاوزات الأخلاقية التي تضرب عالم الاقتصاد والأعمال والمال على المستوى العالمي، فالمصادر الأخلاقية المنبثقة من مرجعيات دينية سماوية ووضعية وتصورات فلسفية ولائكية غالبا ما تلتقي وتختلف في معطيات شتى.

ولعل ما أفرزته الأزمة المالية العالمية الراهنة من انهيارات وإفلاسات بنكية بالجملة وغلق شركات اقتصادية عملاقة كانت بالأمس القريب مفخرة الاقتصاد الأمريكي وتردي المستويات الاجتماعية للطبقة العمالية وانتشار القلق واهتزاز الثقة في كبريات الاقتصادية العالمية كل هذه المظاهر التي يطول التفصيل فيها ضربت السياسات الاقتصادية التقليدية في المقتل، وجعلتها مسكنات لا طائلة منها، وأحرجت صناع القرار السياسي والاقتصادي الذين تعقب تخبطهم في أخطبوط الفساد بجميع أبعاده. في ظل هذه الظروف تبرز المصفاة الأخلاقية كأداة وحيدة لإرساء حكم عالمي رشيد.

المراجع:

– عبد الوهاب نصر علي ، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ج.م.ع، الطبعة الأولى 2007.

– مقال من شبكة الإنترنت، george com ، تحت عنوان اقتصاد سياسي أم علوم اقتصادية في ثقافة الإنسان الحديث، تاريخ النشر: 28-11-2005
http// georgecorm.com/ar/articles/articles detail/article 18.HTM

– حسين غانم، حسم الخلاف حول طبيعة علم الاقتصاد، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 57، أبرل 1986.

– العنزي سعد والساعدي مريد أخلاقيات الإدارة مداخل التكوين في منشآت الأعمال، المجلة العراقية للعلوم الإدارية العدد (3) المجلد (1) 2002 .

– إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.

– أحمد عبد الكريم عبد الرحمن، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال مجالاتها، معوقات الوفاء بها، دراسة ميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 11، عدد 2، عمان الأردن، 1997.

- أمارتيا سان، في الأخلاق وعلم الاقتصاد، ترجمة نادر ادريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الثانية 1998.

– ت. ليفين، الإدارة الحديثة، ترجمة نفين غراب الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994.

– توم بيترز، ثورة في عالم الإدارة، ترجمة محمد الحديدي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة ج.م.ع.

– جاك دنكان، أفكار عظيمة في الإدارة، ترجمة محمد الحديدي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ج.م.ع، الطبعة الأولى، 1988.

– جاكلين روس، الفكر الأخلاقي المعاصر، ترجمة عادل العوا، دار عويدات للنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001.

– حسين غانم، حسم الخلاف حول طبيعة علم الاقتصاد، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 57، أبرل 1986، ص 26.

– دافيد برايبروك، القيم الأخلاقية في عالم المال والأعمال، ترجمة صلاح الدين الشريف، المكتبة الأنجلو مصرية، ط الأولى، الجزء الأول والثاني، 1983.

– ريتشارد باسكال وانتوني آثوس، فن الإدارة اليابانية، ترجمة معهد الإدارة بالرياض، السعودية، الرياض 1986، ص 58.
– ستيفن أكروبد، بول طومبسون، ترجمة عبد الحكم أحمد الخرامي، سوء السلوك التنظيمي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2002 الطبعة الأولى.
– سعاد نايف برنوطي، إدارة الموارد البشرية، إدارة الأفراد، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.
– طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات المفاهيم، المبادئ التجارب، الدار الجامعية الإسكندرية 2005 – الطبعة الأولى.
– طاهر محسن الغالبي ومحمد حسين منهل، الأداء الاجتماعي الداخلي وعلاقته بدومان العمل: دراسة ميدانية في شركة نفط الجنوب، أبحاث اليرموك، المجلد العشرون، العدد الأول، بغداد، 2004.
– طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2005.
– عادل العوا، أسس الأخلاق الاقتصادية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوحدة، 1981، دمشق.
– عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ج.م.ع، الطبعة الأولى 2007.
– ك. كيرنغهان، أخلاقيات الخدمة العامة، ترجمة محمد قاسم القريوتي، الشركة العربية للعلوم الإدارية، عمان الأردن، الطبعة الأولى 1984.
– مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1985.
– وليام هشاو، أخلاقيات منظمات الأعمال، ترجمة عبد الحكم أحمد الخزامي، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة ج م ع، الطبعة الأولى 2005.

- Problèmes économiques, N°2745, Janvier 2002, Les personnes morales sont-elles immorales, Virginie Leblanc.
- Problèmes économiques N°2778, 02/10/2002, Crise de confiance à Wall street, Source : The economist 08 Juin 2002.
- Problèmes Economiques, hebdomadaire N$^{=0}$2778, 2/10/2002, L′éthique est devenue un outil majeur de management, Entretien avec Patrick du Besset par L′aurence Marchal

-Rosa bet, Moss, canter a Power Failure in Management circuits Harvard Business Review Jaly Aug 1989.
- Ishikia Kaoru, what is total quality - control, the Japanese way (Enlewood chiffs, NJ, Prentice, Inc, 1985.